



مركز البيدر للدراسات والتخطيط

Al-Baidar Center For Studies And Planning

لا إعمار في العراق من دون الاستثمار

د. زهير الحسني

إصدارات مركز البيدر للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكومية، وغير ربحية، تأسس سنة ٢٠١٥م، ومُسجل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

ويسعى المركز للمساهمة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسية التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام، ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. ويسعى المركز لدعم الإصلاحات الاقتصادية والتنمية المستدامة وتقديم المساعدة الفنية للقطاعين العام والخاص، كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص، والنهوض به لتوفير فرص عمل للمواطنين عن طريق التدريب والتأهيل لعدد من الشباب، بما يقلل من اعتمادهم على المؤسسة الحكومية، ويساهم في دعم اقتصاد البلد والارتقاء به.

ويسعى أيضاً للمساهمة في بناء الانسان، باعتباره ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني وتطبيق رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الاخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا المقال لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org

لا إعمار في العراق من دون الاستثمار

د. زهير الحسني

يحتاج العراق إلى نهضة اقتصادية لإعادة تأهيل البنى التحتية و تحسين الخدمات. ونظراً إلى ضعف القطاع العام فإنه لا بديل دون ترويج الاستثمار في العراق وتشجيعه، لفقدان الاقتصاد العراقي لهوية اقتصادية فهو ليس اقتصاداً مركزياً كما أنه لا يُعدُّ اقتصاداً سوق إذ لا يوجد إنتاج محليّ يمكن تصنيفه اقتصادياً، فلا يمكن التعويل على الدولة في بناء الاقتصاد للأسباب الآتية:

١. لا توجد دورة اقتصادية ولا تدفق دائري للدخل وانحصار العوائد النفطية لدى الفئة الحاكمة.
٢. هروب القطاع الخاص وسيطرة التجار على السوق المحلية وإغراقه بالاستيرادات العشوائية.
٣. تهريب العملة الصعبة وخاصة في مزاد بيع العملة وانعدام الاستثمار.
٤. ارتفاع سعر الفائدة الدائنة مما يحول دون قيام الشركات المتوسطة والصغيرة.

وللاستثمار أهمية كبيرة للاقتصاد العراقي، وذلك لدوره في تطوير ونقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة للإسهام في تنمية العراق وتوسيع قاعدته الإنتاجية وتنويعها وتجاوز الجانب الأحادي في اقتصاده المعتمد كلياً على تصدير النفط الخام، ولدور قانون الاستثمار في تشجيع القطاع الخاص والأجنبي للاستثمار ولتنمية الموارد البشرية وتوفير فرص العمل للعراقيين والقضاء على البطالة وبالتالي فإنّ تطوير الإنتاج وتوسيعه سيسهم في تعزيز ميزان المدفوعات والميزان التجاري. ولذلك يتعيّن معالجة المشكلات لغرض توفير مناخ استثماري جاذب للاستثمار الأجنبي. وينبغي توفير بيئة قانونية من خلال تعديل القوانين والتعليمات السابقة وما يتعلق منها بتخصيص الأراضي لإقامة المشاريع الاستثمارية المهمة وما له صلة بملكية الأراضي و تخصيصها للاستثمار عن طريق الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

لقد كان لانتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري واكتساب المفسدين مهارة التلاعب بالقوانين والالتفاف عليها وزيادة الرشوة والفساد دوراً في إعاقة الاستثمار والتنمية، ومعاناة دوائر البلدية والضريبة والكهرباء والماء والمجاري من آفة الفساد.

إنَّ الخلل في الأنظمة المصرفية الحكومية وعدم تعاونها في دعم قطاع الاستثمار والمستثمرين، يفرض على ذوي الشأن إجراء إصلاحات جذرية في أنظمتها وطبيعتها عملها وتوفير كل ما هو ضروري لتسهيل حركة رؤوس الأموال وتوظيفها في مشاريع استثمارية، كما يلزم إلغاء السلف الممنوحة للمقاولين على مراحل لأنَّ ذلك مما يساعد على التباطؤ في تنفيذ المشاريع والتلكؤ فيها طالما أنه قد تسلم جزءاً كبيراً من مستحقاته المالية، وقد هرب كثيرٌ من المقاولين إلى الخارج لتبقى المشاريع دون إنجاز.

إنَّ غياب الكفاءات المتخصصة عن دوائر الاستثمار وبخاصة في المحافظات نتيجة نظام المحاصصة وتغليب المصالح الحزبية الضيقة آثاراً في واقع الاستثمار في العراق.

كما أنَّ التدهور الأمني الخطير ونشاط عصابات الخطف والاختيال والتهجير وخاصة لرجال الأعمال العراقيين وأصحاب رؤوس الأموال، كان سبباً لهجرة أغلبهم إلى خارج العراق وتفضيلهم ممارسة نشاطهم الاقتصادي في تلك البلدان وخصوصاً المجاورة منها وتشير آخر الإحصائيات إلى أنَّ المستثمرين العراقيين يحتلون المرتبة الأولى في الأردن من بين المستثمرين. ويشكل هذا التدهور عامل طرد للمستثمرين العراقيين والأجانب، فلا استثمار من دون أمان حيث إنَّ الاستثمار يبحث بطبيعته عن أجواء طبيعية مستقرة للعمل بعيداً عن العنف والإرهاب والحروب والتعقيدات القانونية والإدارية.

وأدَّى غياب الرؤى والاستراتيجيات والسياسات الموحدة للدولة في مجال التنمية والمجال المالي وغيرهما، والإضعاف القسري لدور الدولة في الميدان الاقتصادي إلى عدم الوضوح الذي يبحث عنه الاستثمار في السياسة الاقتصادية المتبعة.

ولا تفوتنا هنا الإشارة إلى تخلف المرتكزات الأساسية والبنى التحتية الضرورية لإعمار وتنمية الاقتصاد الوطني كشروط ضرورية للنشاط الاستثماري وفي المقدمة منها الكهرباء وقطاع الطاقة

عموماً، ثمّ وسائل الاتصال والنقل، تليها الخدمات الإنتاجية، و مشاريع الإسكان الضرورية لضمان تحريك الدورة الاقتصادية بجوانبها المختلفة، وأخيراً البطالة وضعف إعداد وتدريب الأيدي العاملة الماهرة.

على أنّ تدخلات بعض العشائر متمثلة بتهديد وابتزاز المستثمرين لاعتقادهم بأنّ الأراضي التي يجري فيها الاستثمار هي ملكٌ لهم ولذلك يقومون بابتزاز المستثمرين وعندما يرفض المستثمرون الخضوع لهم يقومون بتهديدهم وإحراق مقراتهم وآلياتهم وهذا ما حصل فعلاً في بعض مناطق العراق.

تقتضي هذه المشاكل تنشيط عمل الأجهزة الرقابية المالية، ديوان الرقابة المالية، هيئة النزاهة، وغيرها، وتقديم الدعم لها وتنفيذ قراراتها، وتفعيل القضاء فيما يتعلق بجرائم الفساد مهما كانت مواقع ومناصب القائمين عليه، والعمل على ضمان حياد القضاء وإبعاده عن المحاصصة والصراعات السياسية إضافة إلى تفعيل دور الرأي العام والرقابة الشعبية ومنظمات المجتمع المدني.

ومن المفيد والعمل على اعتماد آلية تسليم المفتاح في تنفيذ المشاريع وعدم منح السلف للمقاول إلا بعد إكمال المشروع والتسليم النهائي مع تدقيق الموقف المالي والأعمال المنجزة من قبل الشركات والمقاولين قبل إحالة المشاريع إليهم.

وينبغي أن تكون القرارات الخاصة بالاستثمار الأجنبي مستندةً إلى رؤية استراتيجية واضحة المعالم تضع في الاعتبار الحاجات الفعلية للاقتصاد الوطني وتنظر للاستثمار الأجنبي باعتباره عاملاً مساعداً لتنمية الاقتصاد وتطوره.

ويُعدُّ من أكثر أسباب النجاح هو أهمية إصلاح القطاع العام وإعادة بنائه استناداً إلى معيار الكفاءة الاقتصادية ومعيار الوظائف الاجتماعية التي تؤديها الدولة في الحقل الاقتصادي مع تدعيم الرقابة المجتمعية على هذا القطاع واعتماد مبدأ الشفافية في تسييره وإعادة الحياة للمرافق الإنتاجية الصناعية والزراعية، ودعم القطاع الخاص ومعالجة مشاكله التي تعيق نشاطه وتشجيعه على الاستثمار وإيجاد فرص للشراكة الحقيقية مع القطاع العام لتنفيذ المشاريع الكبيرة.

ويضاف إلى ما تقدم هناك إجراءات ضرورية أخرى أهمها:

- التخلص من نظام المحاصصة والحزبية الضيقة في إشغال المناصب ولاسيما في دوائر الاستثمار في المحافظات ووضع الكفاءات المتخصصة والأشخاص المناسبين في هذه الدوائر.
- معالجة أوضاع الكهرباء والطاقة فلا استثمار من دونها.
- تفعيل دور المؤسسات الرقابية واللجان المشرفة على صرف الأموال وقطع الطريق على المفسدين.
- تعريف الشركات الأجنبية بحقيقة التطورات السياسية والاقتصادية والأمنية في العراق وحثها على الاستثمار فيه. والإعلان عن خارطة الاستثمار والمشاريع التي يمكن الاستثمار فيها.
- تدعيم العلاقات بين هيئة الاستثمار الوطنية وهيئات الاستثمار في دول العالم المختلفة.
- تشجيع رجال الأعمال العراقيين المتواجدين في الخارج على العودة إلى العراق والاستثمار فيه بعد توفير الظروف الآمنة وحل الإشكالات القانونية والإدارية التي تمنع أو تعرقل الاستثمار وبعد توفير الأمن بشكل نهائي.
- وعلى الرغم من كل المعوقات المذكورة آنفاً. فإنَّ الهيئة الوطنية للاستثمار القائمة بموجب قانون الاستثمار رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٦، قد حققت استثماراتٍ وطنيةً وأجنبية. وفي مقدمتها بناء مجمع بسماية ذي المائة ألف وحدة سكنية وكذلك التعاقد مع ثلاثة مستثمرين عراقيين لإنتاج ستة آلاف ميكاواط من الطاقة الكهربائية، حيث يؤدي إنجازها إلى زيادة عدد ساعات تجهيز الكهرباء.
- أما الاستثمار في المحافظات فإنَّه يعاني من الفساد وعدم الكفاءة وذلك يقتضي ربطاً هيئات الاستثمار المحليَّة بالهيئة الوطنية للاستثمار للنهوض بها من واقعها الحالي.